

لتسوية النزاعات العربية، وذلك الى الدرجة التي طالب فيها وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية العرب بأن «يحلّوا مشاكلهم بأنفسهم، والألا ينتظروا من أحد ان يحلّها لهم»^(٨٢). وقد استمرت هذه الوضعية حتى نهاية منتصف الثمانينات. ومن الشائع، في العامين الاخيرين، القول ان النظام العربي قد شهد بعض الترميمات، على طريق اعادة التكوين والتماسك، وذلك في اشارة الى عودة العلاقات المصرية - العربية، وانشاء مجلس التعاون العربي، الى جانب مجلس التعاون الخليجي الذي تكوّن منذ مطلع الثمانينات. ومع ذلك، فان مختلف هذه التطورات لم تقتزن بسياسة عربية داعمة لحركة السياسة الفلسطينية، التي جسّدت الانتفاضة. ودلائل هذا الأمر كثيرة، يذكر منها، في هذا السياق، الشكوى الفلسطينية من عدم وصول الدعم - ولو في صورته المالية - الى م.ت.ف.^(٨٣)، هذا دون التحدث عن وجود فعل عربي تعبوي، من أي نوع، مواز للانتفاضة. وبهذا، فان الجماعة الأوروبية لم تقرن سياستها المعلنة عن رفض الاحتلال الاسرائيلي وتأييدها لحق تقرير المصير الفلسطيني بفعل حقيقي، وذلك دون ان تخشى من أية عواقب، أو ضغوط عربية، لصالح قضية فلسطين، حتى في ظل الانتفاضة، أو في ظل اعادة الترميم العربي في الفترة الأخيرة.

نحو رؤية مستقبلية

يتضح ممّا سبق ان محدّدات فعالية المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية قد طرحت ذاتها منذ العام ١٩٦٧ من اتجاهين اساسيين: الأول داخلي، يتعلق بمستوى النشاط الجماعي على صعيد اطار التعاون السياسي، ومدى نضج هذه التجربة - الاتجاه لسلوك سياسة خارجية موحّدة للجماعة، ومواقف القوى السياسية والرأي العام تجاه القضية؛ والثاني خارجي، يتعلق بموقع الجماعة في الاطار الدولي، وبخاصة موقف القوتين العظميين من الدور الاوروبي، من ناحية، وتأثير العلاقات الأوروبية - الاسرائيلية، من ناحية ثانية، وبطبيعة العلاقات العربية - الأوروبية والعربية - العربية، من ناحية أخيرة. وفي اطار ما هو معلوم في الوقت الحاضر عن توقع دخول الجماعة الأوروبية، العام ١٩٩٢، في طور جديد، على طريق النشاط الجماعي الموحّد، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، يثار سؤال عام حول مدى استمرارية، أو تغيير، تأثير المحدّدات المذكورة في النهج الاوروبي ازاء القضية الفلسطينية؟ ويتفرع عن هذا السؤال العام اسئلة فرعية اخرى، مثل: ما هي انعكاسات طبيعة الجماعة، بعد العام ١٩٩٢، على تجربة التعاون السياسي الاوروبي؟ وما هي حدود هذا التعاون تجاه القضايا الدولية، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية (وذلك بغض النظر، مؤقتاً، عن طبيعة القضية في ذلك الحين)؟ وهل سيستمر تأثير مواقف القوتين العظميين في السلوك الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية بفعاليته ذاتها في المرحلة التي تناولتها هذه الدراسة؟ وأليس من المحتمل ان يختلف تأثير اتجاهات الرأي العام الاوروبي ازاء القضية في المرحلة المقبلة؟ وهل ستختلف النظرة الأوروبية الى طبيعة كل من دور الوجود، والسياسة، الاسرائيلية في منطقة الجوار العربية؟ أم ان السياسة الأوروبية ستتجمّد عند المفاهيم والرؤى التي تمّت صياغتها في الحقبة السابقة من العلاقات الأوروبية العربية؟

لا شك في ان ملامح أية رؤية مستقبلية لمستوى فعالية السياسة الأوروبية عموماً تجاه القضية الفلسطينية (وربما تجاه بعض القضايا العربية الاخرى) سوف تُحدّد في ضوء الاجابة عن هذه الاسئلة وأشباهاها. وفي حقيقة الأمر، يلاحظ ان ملامح المستقبل غالباً ما تتحدّد في باطن التطورات الماضية والحاضرة، وهذا لا يمنع عن ان صورة المستقبل، وما يطرّح على طريقها من متغيّرات قد